

تأثير مؤشرات الحوكمة على الانفاق العام في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة 2002-2022

The impact of Governance indicators on public spending in Algeria

An econometric and analytic study for the period 2002-2022

قمو آسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) guemmou.assia@univ-ouargla.dz	وناس كنزة* مخبر التمويل، مالية الأسواق ومالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) ounnas.kenza@univ-ouargla.dz
--	--

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2024/10/16 تاريخ القبول: 2025/06/18 الكلمات المفتاحية: ✓ مؤشرات الحوكمة ✓ الانفاق العام ✓ نموذج ARDL	تهدف هذه الدراسة الى قياس تأثير مؤشرات الحوكمة على الانفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة 2002-2022، حيث تم استخدام نموذج ARDL لإظهار طبيعة العلاقة بين المتغيرات المدروسة. تم التوصل في الأخير الى أن أداء الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية ضعيف وأن نفقاتها العامة في تزايد من سنة الى أخرى، كما بينت الدراسة القياسية ان لكل مؤشر من مؤشرات الحوكمة تأثير معين على الانفاق العام يختلف باختلاف أجل التحليل (القصير / الطويل).
Article info	Abstract :
Received 16/10/2024 Accepted 18/06/2025 Keywords: ✓ Governance indicators ✓ Public spending ✓ ARDL model	<i>This study aims to measuring the impact of Governance indicators on public spending in Algeria for the period 2002-2022, where the ARDL model was used to show the nature of relationship between the studied variables.</i> <i>Finally, it was reached that Algeria s performance in global governance indicators is weak and that its public expenditures are increasing form one year to the next , the standard study also showed that each governance indicator has specific impact on public expenditures that varies depending on analysis term (short/long).</i>

مقدمة:

تعتبر الحوكمة من بين المفاهيم التي تشغل اهتمام الكثير من بلدان العالم نظرا لما يحمله هذا المفهوم من ركائز ومبادئ أساسية لها أهمية البالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، فالحوكمة تعني الحكم الراشد و الذي يوحى الى التصرف بعقلانية و حكمة، فلا يمكن القول ان بلدا ما يتميز بأداء حوكمة جيدة الا بعد قياس أدائه في مؤشرات الحوكمة العالمية، وهذا متعلق بمدى القوة الاقتصادية للبلد واهتمامه بتحقيق الرفاهية لمجتمعه والحفاظ على موازنة الإيرادات والنفقات لتجنب العجز، وبالتالي فإن الانفاق العام يتطلب ممارسة جيدة للحوكمة من أجل ترشيده و تجنب صرف المال العام دون جدوى، وهذا ما تسعى الجزائر لتحقيقه نظرا لتذبذب الذي تشهده في نفقاتها العامة الذي أجبرها على تبني معالم الحوكمة في تسيير الأموال العامة، وبالتالي فانه من الضروري معرفة توجيه الحوكمة للانفاق العام وتأثيرها عليه في بلدنا من أجل رسم المسار الصحيح نحو تحقيق رشادة انفاق فعالة.

إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما تأثير مؤشرات الحوكمة على الانفاق العام في الجزائر للفترة 2002-2022؟

فرضيات الدراسة:

- تؤثر مؤشرات الحوكمة على الانفاق العام في الأجل الطويل فقط.
- لكل مؤشر من مؤشرات الحوكمة تأثير خاص على الانفاق العام سواء عكسيا او طرديا وقد بدون تأثير.
- لا يتأثر الانفاق العام بمؤشرات الحوكمة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى اظهار موقع الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية وتحليل مسار و تطور الانفاق العام ، كما تهدف الى قياس تأثير مؤشرات الحوكمة على الانفاق العام ، وهذا كله للفترة الممتدة من 2002 الى 2022.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي لاحاطة بمفهوم لحوكمة والانفاق العام وشرح مؤشرات الحوكمة العالمية، وكذا تحليل وقياس تأثير مؤشرات الحوكمة على الانفاق العام في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- دراسة محمد جلولي و آخرون (2019) مقال بعنوان: "الحوكمة الجيدة و الانفاق الحكومي: دراسة قياسية على الدول الافريقية": تبنت هذه الدراسة هدف تحديد أثر الحوكمة الجيدة على الانفاق الحكومي في الدول الافريقية، حيث اعتمدت الدراسة على بيانات مستوحات من 40 دولة افريقية في الفترة من 2002 الى 2016، استخدم الباحثون بيانات مقطعية زمنية من اجل معالجة بيانات النموذج و الذي كون على أساس المتغير التابع وهو الانفاق الحكومي ، و المتغيرات المستقلة المتمثلة في ست مؤشرات الحوكمة العالمية ، توصلت الدراسة في الأخير الى أن مؤشرات الحوكمة الثلاث (فعالية الحكومة ، الاستقرار السياسي، سيادة القانون) تأثر على الانفاق الحكومي، على عكس المؤشرات الثلاث المتبقية التي لا أثر لها على الانفاق الحكومي.
- دراسة مروى بوراس و آخرون (2022) مقال بعنوان " أثر مؤشرات الحكم الراشد على الانفاق الحكومي في دول المغرب العربي خلال الفترة (2002-2021)" تعتبر هذه الدراسة دراسة قياسية على مجموعة من دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب

تونس، ليبيا وموريتانيا) حيث استخدمت نماذج بيانات بانل من أجل قياس العلاقة بين بعض مؤشرات الحكم الراشد (الرأي و المساءلة، نوعية التنظيم، مكافحة الفساد) و الانفاق الحكومي، و ذلك ببناء نموذج يعتبر فيه الانفاق الحكومي كمتغير تابع و مؤشرات الحوكمة السابقة الذكر كمتغيرات مستقلة، و توصل الباحثون الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر الرأي و المساءلة والانفاق الحكومي.

● دراسة رشا سيروب، نخير النحاس (2022) مقال بعنوان «أثر الحوكمة على كفاءة الانفاق العام» دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري " طرقت هذه الدراسة الى تحليل تطور الانفاق العام و النمو والاقتصادي ومؤشرات الحوكمة في سورية خلال الفترة (2000-2018)، وفي الجانب التطبيقي ركزت الدراسة على معرفة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة و النمو الاقتصادي للفترة (2004-2017) حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الموزع ARDL، وتم بناء النموذج باعتبار الحوكمة (مؤشري الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة) و الانفاق العام الجاري و الاستثماري و كذا الانفاق على التعليم كمتغيرات مستقلة؛ و كفاءة الانفاق المعبر عنه بمعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، و توصلت الدراسة الى أن فعالية الحكومة و الانفاق على التعليم تأثر إيجابيا و معنويا على نمو الاقتصاد في الاجل الطويل.

2. التأسيس النظري للدراسة:

1.2. مفهوم الحوكمة و الانفاق العام:

استحوذ مفهوم الحوكمة على بيئة الاعمال الاقتصادية و البيئة العمومية أيضا وذلك لارتفاع الحاجة الى الشفافية العالية و الاتفاق الجماعي لمعالجة الفساد، وتزايدت أهمية هذا المفهوم في جميع انحاء العالم بسبب فضائح الشركات التي دفعت معظم الحكومات الى إعادة التفكير في استراتيجياتها المتعلقة بإصلاحات الحوكمة، كما كانت الظروف الاقتصادية التي مرت بها الدول المتقدمة و النامية سببا فعلا في تزايد أهمية الحوكمة و تبنيتها لتنظيم العمل (Alqooti, 2020).

تستخدم معظم القواميس مصطلحي الحوكمة و الحكومة بالتبادل للإشارة الى ممارسة السلطة في منظمة أو مؤسسة أو دولة، ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الحوكمة هي ممارسة السلطة الاقتصادية، السياسية و الإدارية على جميع مستويات شؤون الدولة، وتتكون من الإجراءات والعمليات و المؤسسات التي يستخدمها الأشخاص و المجموعات للتعبير عن انفسهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم و التحكيم في خلافاتهم (MICAH Ezekiel Elton Mike, 2022).

أما من وجهة نظر الحوكمة في القطاع العام فانها تعبر عن قدرة الحكومة على وضع القواعد وتنفيذها وتقديم الخدمات (Mario Coccia, 2018)، يتلخص جوهر الحوكمة في تركيزها على آليات الحكم التي لا تعتمد على اللجوء الى سلطة الحكومة وعقوباتها، بل هي تفاعل بين عدد كبير من الهيئات الحاكمة والأطراف الفاعلة في بعضها البعض (Al-Habil, 2011).

وضع البنك الدولي عدة مبادئ أساسية للحوكمة وتشمل هذه المبادئ الشفافية، الاستجابة، الشمول، المساءلة، الكفاءة و الاقتصاد، ثم توسعت هذه المبادئ بفضل صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتضم أيضا كل من النزاهة، سيادة القانون و السلوك الأخلاقي، توفر هذه المبادئ اطارا للاستخدام الفعال للموارد وتعزز من الممارسات الجيدة للحكومات و المؤسسات العمومية (Atupakisye Mwakolo, 2024)، يزيد الالتزام بمبادئ الحوكمة الأساسية من فعالية الحوكمة حيث يمكن للحكومة الفعالة ان تشجع الاستخدام الفعال للموارد وتعزز المساءلة عن إدارة هذه الموارد في مجال تقديم الخدمات العامة (D. Fourie, 2007).

ان تقديم الخدمات العامة تتطلب قدرا من الانفاق و هو ما يعرف بالإنفاق العام حيث ان المقصود به كل ما تصرفه الدولة لتحقيق رغبات المجتمع و اشباع حاجاته العامة، و بالتالي هي مبالغ مالية تخرج من ذمتها المالية لتحقيق اهداف اقتصادية و اجتماعية بالدرجة الأولى، أما ترشيد الانفاق العام فهو حسن التصرف في الأموال و انفاقها بعقلانية دون تبذير و على أساس راشد ، حيث يتضمن هذا المفهوم ضبط النفقات و احكام الرقابة عليها ، الوصول الى درجات متدنية من الاسراف و الانفاق على ما هو ضروري فقط، إضافة الى الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة سواء اقتصادية أو بشرية و زيادة الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي فان ترشيد الانفاق العام يعني العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد و الكفاءة في استخدامها و ذلك في اطار تحقيق تعظيم رفاهية المجتمع (مراد، 2021).

كفاءة الانفاق العام تعبر عن قدرة الحكومة على تعظيم أنشطتها الاقتصادية عند مستوى معين من الانفاق، او قدرتها على تخفيض انفاقها العام في ظل مستوى معين من النشاط الاقتصادي، ومنه فان كفاءة الانفاق تعتبر مؤشر يقيم فعالية تنفيذ السياسات الحكومية سواء في الإدارة، التعليم، الصحة، توزيع الدخل و الاستقرار الاقتصادي (Rodolfo Rocha dos Santos، 2019)، وبالتالي فان الحوكمة تؤثر على الانفاق العام بحيث أن الافتقار الى صفات الحكم الرشيد الضرورية يؤدي الى ضعف الحكومة و الى حد ابعد عدم القدرة على إدارة الانفاق بشكل فعال (Sagarik, 2019).

2.2. مؤشرات الحوكمة:

من أجل تقييم أداء الدولة في مجال الحوكمة بفعالية تم انشاء عدة مؤشرات تسمى "مؤشرات الحوكمة العالمية WGI"، حيث تتكون من ستة مؤشرات مركبة تمتد لأبعاد واسعة من الحوكمة تغطي أكثر من 200 دولة منذ عام 1996 (Sagarik, 2019). وبالتطرق الى شرح هذه المؤشرات الفرعية الستة يمكن ان نصنفها الى المجالات التالية: (Daniel Kaufmann, 2011)

1.2.2. العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات و مراقبتها و استبدالها و التي تشمل

- **مؤشر الصوت و المسائلة:** يعني جمع تصورات حول مدى قدرة المواطنين في دولة ما على المشاركة في اختيار حكومتهم، إضافة الى حرية التعبير، حرسة تكوين الجمعيات، و ضمان وسائل اعلام حرة.
- **مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف/الإرهاب:** جمع تصورات حول احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك اللجوء الى العنف و الإرهاب ذو الدوافع السياسية.

2.2.2. قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات سليمة بفعالية و يشمل هذا هو الآخر:

- **مؤشر فعالية الحكومة:** جمع تصورات حول جودة الخدمات العامة وجودة الخدمات المدنية و درجة استقلاليتها من الضغوط السياسية، إضافة الى جودة صياغة السياسات و تنفيذها ، ومدى مصداقية الحكومة في الالتزام بهذه السياسات.
- **مؤشر الجودة التنظيمية:** جمع تصورات لقدرات الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات ولوائح سليمة تسمح وتعزز من تنمية القطاع الخاص .

3.2.2. احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينها و تشمل:

- **مؤشر سيادة القانون:** جمع تصورات لمدى ثقة الوكلاء بقواعد المجتمع والتزامهم بها، ولاسيما المتعلقة بجودة تنفيذ العقود و حقوق الملكية و الشرطة و المحاكم فضلا عن احتمال الجريمة و العنف.

- مؤشر مكافحة على الفساد: جمع تصورات حول مدى ممارسات السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك الاشكال الصغيرة والكبيرة من الفساد فضلا عن الاستيلاء على الدولة من قبل النخب و المصالح الخاصة

3. تحليل أداء الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية للفترة 2002-2022

حدد البنك الدولي ست مؤشرات فرعية لقياس الحوكمة في الدول بحيث تأخذ هذه المؤشرات قيم تتراوح ما بين -2.5 الى +2.5، أما ما تعنيه النتيجة السالبة أن الأداء غير جيد للمؤشر الفرعي للحوكمة وعكس ذلك فهو أداء جيد، و في الجدول الموالي سنعرض تطور أداء الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية و ذلك طوال الفترة الممتدة من 2002 الى 2022.

الجدول 1 : أداء دولة الجزائر في مؤشرات الحوكمة العالمية للفترة 2002-2022

السنوات	المشاركة و المساءلة	الاستقرار السياسي و غياب العنف	فعالية الحكومة	الجودة التنظيمية	قواعد القانون	مكافحة الفساد
2002	-1.04	-1.63	-0.61	-0.57	-0.64	-0.93
2003	-1.08	-1.75	-0.67	-0.48	-0.61	-0.72
2004	-0.80	-1.36	-0.56	-0.44	-0.62	-0.70
2005	-0.72	-0.91	-0.45	-0.34	-0.77	-0.47
2006	-0.92	-1.13	-0.44	-0.50	-0.78	-0.56
2007	-0.98	-1.15	-0.54	-0.52	-0.79	-0.59
2008	-0.98	-1.10	-0.60	-0.62	-0.77	-0.63
2009	-1.04	-1.20	-0.53	-0.96	-0.83	-0.61
2010	-1.02	-1.26	-0.40	-1.10	-0.82	-0.55
2011	-1.00	-1.36	-0.52	-1.21	-0.85	-0.57
2012	-0.91	-1.33	-0.45	-1.32	-0.81	-0.52
2013	-0.89	-1.20	-0.43	-1.14	-0.69	-0.47
2014	-0.81	-1.19	-0.34	-1.30	-0.80	-0.61
2015	-0.85	-1.09	-0.41	-1.26	-0.94	-0.64
2016	-0.86	-1.10	-0.46	-1.24	-0.92	-0.67
2017	-0.90	-0.92	-0.54	-1.28	-0.93	-0.60
2018	-1.00	-0.84	-0.49	-1.35	-0.81	-0.66
2019	-1.05	-1.06	-0.57	-1.39	-0.86	-0.66
2020	-1.09	-0.85	-0.57	-1.36	-0.80	-0.67
2021	-1.01	-0.99	-0.65	-1.18	-0.83	-0.64
2022	-1.00	-0.74	-0.51	-1.06	-0.83	-0.64

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على <https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access>

عند تحليل أداء الجزائر في مؤشرات الحوكمة المالية فاننا نجد أن مؤشر المشاركة و المسائلة ضعيف نسبيا و تتباين قيمته من انخفاض وارتفاع طفيفين طيلة الفترة من 2002 الى 2022 حيث عرف هذا المؤشر اقصى تدني له بقيمة -1.05 كانت سنة 2019، بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف فإن الملاحظ فيه أن الجزائر تحسنت وتميزت بنوع من الاستقرار سنة بعد أخرى ولكن لم تحقق نتيجة إيجابية بعد فقط كان المؤشر سنة 2002 يساوي -1.63 ليصبح سنة 2022 مساوي -0.5، أما بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة فقد تراوحت قيمه ما بين -0.67 الى -0.34 و كان يتزايد تارة و ينخفض أخرى طيلة فترة الدراسة، و بالرجوع الى مؤشر الجودة التنظيمية فانه يشهد تراجعاً بعدما كان قريب من الصفر حيث بلغ الى -1.39 سنة 2019، أما المؤشرين الآخرين قواعد القانون و مكافحة الفساد فقيمهم متقاربة و لم تتعدى كقيمة دنيا -1 و لم تحقق نتيجة إيجابية حيث أن أحسن أداء كان تقريبا -0.5.

من خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر لم تحقق أداء إيجابيا في مؤشرات الحوكمة كلها حيث يمكننا ان نوصف مستواها بالضعيف، أما عند مقارنة المؤشرات فيما بينها فاننا نجد أن مؤشر فعالية الحكومة، قواعد القانون و مكافحة الفساد أفضل نسبيا من المؤشرات الأخرى.

2.3. تحليل تطور الانفاق العام في الجزائر للفترة 2002-2022

شهدت الجزائر تذبذب كبيرا في تطور الانفاق العام خلال الفترة 2002 الى 2022 و هذا ما سيبينه الجدول الموالي.

الجدول 2: تطور الانفاق العام في الجزائر للفترة 2002-2022 (الوحدة مليون دينار)

السنوات	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	إجمالي الانفاق	مقدار الارتفاع	نسبة الارتفاع
2 002	452 930	1 097 716	1 550 646	-	-
2 003	567 414	1 122 761	1 690 175	139 529	9,00%
2 004	640 714	1 251 055	1 891 769	201 594	11,93%
2 005	806 905	1 245 132	2 052 037	160 268	8,47%
2 006	1 015 144	1 437 870	2 453 014	400 977	19,54%
2 007	1 434 638	1 673 931	3 108 569	655 555	26,72%
2 008	1 973 276	2 217 775	4 191 051	1 082 482	34,82%
2 009	1 946 311	2 300 023	4 246 334	55 283	1,32%
2 010	1 807 862	2 659 078	4 466 940	220 606	5,20%
2 011	1 974 363	3 879 206	5 853 569	1 386 629	31,04%
2 012	2 275 539	4 782 634	7 058 173	1 204 604	20,58%
2 013	1 892 595	4 131 536	6 024 131	-1 034 042	-14,65%
2 014	2 501 442	4 494 327	6 995 769	971 638	16,13%
2 015	3 039 322	4 617 009	7 656 331	660 562	9,44%
2 016	2 711 930	4 585 564	7 297 494	-358 837	-4,69%
2 017	2 605 448	4 677 182	7 282 630	-14 864	-0,20%
2 018	2 918 387	4 813 683	7 732 070	449 440	6,17%
2 019	2 846 109	4 895 236	7 741 345	9 275	0,12%
2 020	1 893 541	5 009 346	6 902 887	-838 458	-10,83%
2 021	1 956 384	5 479 700	7 436 084	533 197	7,72%
2 022	1 948 745	7 986 908	9 935 653	2 499 569	33,61%

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع <https://dgpp.mf.gov.dz>

يشهد الانفاق العام في الجزائر تزايدا مستمرا سنة بعد أخرى، حيث انطلق الارتفاع الفعلي للانفاق بعد سنة 2004 وذلك بسبب برنامج انعاش النشاط لاقصادي الذي تبنته الدولة حيث خصصت برنامج انفاق عمومي لتمويل ذلك، و وصل اجمالي الانفاق سنة 2007 الى 3108,5 مليار دج و بقي في تزايد دائم حتى الفترة 2011-2012 التي شهدت قفزة قوية في مجال النفقات حيث تزايدت بنسبة كبيرة وصولا الى 5853.5 مليار دج لتنتقل الى 7058.1 مليار دولار ، و يعود سبب ذلك الى استمرارية الدولة في دعم المشاريع الاقتصادية و التحسين من خدمات المؤسسات العمومية و الإدارية ، كما ان تركيز الحكومة على دعم الأسعار و الجماعات المحلية والذي خصص له مبلغ ضخم سنة 2012 أدى الى بلوغ الانفاق الى ذلك المستوى من الارتفاع، بعد هذه الفترة نلاحظ ان نفقات الميزانية تراجعت نسبيا في السنتين المتتاليتين حيث لم تتجاوز قيمة الانفاق 6995,7 مليار دج.

شهد الانفاق العام تذبذبا آخر من ارتفاع و انخفاض نسبي للفترة 2015-2021 و ذلك بسبب سياسة توحيد الموازنة التي من شأنها ان تؤدي الى شبه توازن الميزانية، كما ان هذه الفترة تميزت بدخول جائحة كورونا و تأثيرها على مختلف الجوانب في سنة 2020 و رغم هذا فان الانفاق انخفض هنا و ذلك بسبب توقف كافة الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب التمويل و انخفاض نفقات رأس المال و لكن اذا حللنا

هيكال النفقة فإننا نجد أن معظمها كانت تصرف على القطاع الصحي وحده، أما في سنة 2022 فقد وصلت النفقات الى مستوى لم تبلغه من قبل حيث أنفقت الحكومة مبلغ 9935,6 مليار دج و هذا بسبب تضاعف العديد من المخصصات المالية للهياكل المكونة للنفقة وبشكل أساسي تزايد النفقات الجارية بنسبة 38 % و تضاعفت فوائد الدين العمومي الذي كان 2,7 وأصبح 390,1 مليار دينار , و بالتالي فإن الانفاق العام في الجزائر للفترة 2002-2022 لم يكن مستقرا على الاطلاق فهو متزايد بغض النظر عن سياسة ترشيد الانفاق التي أرادت الدولة تبنيتها منذ 2018.

4. الدراسة القياسية:

1.1. منهج القياس المتبع و متغيرات النموذج :

من أجل قياس تأثير مؤشرات الحوكمة على الانفاق العام للفترة 2002-2022 تم الاعتماد على نموذج ARDL ، باعتباره هو الأنسب لتقدير النموذج في حالة صغر حجم العينة، حيث يتميز كذلك بأنه صالح لتقدير النموذج حتى ولو كانت درجات تكامل المتغيرات مختلفة عند المستوى، كما يمكن لهذا النموذج وفي معادلة واحدة تقدير العلاقتين طويلة الاجل و قصيرة الأجل. وقبل القيام بالتحليل وفق نموذج ARDL ينبغي أولا دراسة استقرار السلاسل الزمنية بالاعتماد على عدد من الاختبارات القبلية، وذلك من اجل الكشف عن دجة تكامل المتغيرات التي اعتمدناها و بناء النموذج الموافق للتحليل. في سياق هذا فان دراستنا هذه تتطلب ان يكون المتغير التابع هو الانفاق العام The Public Expenditure و المتغيرات المستقلة هي مؤشرات للحكومة العالمية حيث تم استخدام المؤشرات التالية: الاستقرار السياسي و غياب العنف، فعالية الحكومة ، الجودة التنظيمية، سيادة القانون ، مكافحة الفساد حيث تم تصميم النموذج بالشكل التالي:

$$GNEXP = \beta_0 + \beta_1 CC + \beta_2 GE + \beta_3 PV + \beta_4 ORG + \beta_5 RL + \varepsilon$$

حيث أن :

GNEXP الانفاق العام

CC مكافحة الفساد

GE فعالية الحكومة

PV الاستقرار السياسي و غياب العنف

ORG الجودة التنظيمية

RL سيادة القانون

ε حد الخطأ العشوائي

($\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$) معالم النموذج

2.4. اختبار الاستقرار:

اختبار استقرار السلاسل الزمنية هو خطوة أساسية في التحليل القياسي قبل تقدير نموذج الدراسة كما أشرنا قبل قليل، وذلك وفقاً للمعايير المتبعة في البحوث العلمية. يهدف هذا الاختبار إلى تحديد درجة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة (M.Wooldrige, 2013)

تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت خصائصها ثابتة مع مرور الزمن، مما يعني أن قيمة المتغير تميل إلى العودة إلى متوسطها وتظل متذبذبة حوله. تأتي أهمية افتراض الاستقرار من حقيقة أن السلسلة الزمنية غير المستقرة لا يمكن تحليل سلوكها بشكل موثوق إلا ضمن الفترة الزمنية المحددة. ولذلك، فإن استقرار السلسلة الزمنية ضروري للاستفادة منها في التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية (Enders, 2014).

من أجل التأكد من استقرار السلاسل الزمنية، يستخدم اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) يعتمد هذا الاختبار على فرضية العدم H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية، مما يعني أنها غير مستقرة. بالمقابل، تنص الفرضية البديلة H_1 على عدم وجود جذر الوحدة، مما يشير إلى استقرار السلسلة (N.Gujarati, 2004).

يتم إجراء اختبار ADF على السلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى أولاً باستخدام ثلاث صيغ: حد ثابت، حد ثابت مع اتجاه، وبدون حد ثابت أو اتجاه. إذا لم تكن السلسلة مستقرة عند المستوى، يتم الانتقال إلى الفرق الأول ثم الثاني وهكذا حتى تحقيق الاستقرار. ترفض فرضية العدم إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار ADF أكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 0.05، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05 (Greene, 2012).

الجدول 3: نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات النموذج

القرار	الفرق الأول (1) I			المستوى (0) I			المتغير
	بدون حد ثابت و اتجاه	حد ثابت واتجاه	حد ثابت	بدون حد ثابت واتجاه	حد ثابت واتجاه	حد ثابت	
مستقر عند الفرق الأول I(1)	0.0019	0.1028	0.0302	0.6032	0.8705	0.6335	GNEXP
مستقر عند المستوى I(0)	0.0000	0.0015	0.0003	0.1840	0.0113	0.0019	CCE
مستقر عند الفرق الأول I(1)	0.0001	0.0053	0.0017	0.4274	0.3323	0.6335	GEE
مستقر عند الفرق الأول I(1)	0.0029	0.0635	0.0314	0.7844	0.9767	0.6715	ORG
مستقر عند الفرق الأول I(1)	0.0001	0.0057	0.0011	0.1324	0.0660	0.2781	PVE
مستقر عند الفرق الأول I(1)	0.0001	0.0064	0.0018	0.7772	0.3529	0.1849	RLE

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 12

الجدول اعلاه يعرض نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) لتقييم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المختلفة. يشير التحليل إلى أن المتغير CCE (مكافحة الفساد) أظهر استقرارا عند المستوى I(0)، حيث كانت القيم الاحتمالية (p-values) أقل من 0.05 في حالات معينة، مما يعني رفض فرضية العدم المتعلقة بوجود جذر الوحدة. أما باقي المتغيرات مثل فعالية الحكومة (GEE) الإنفاق العام (GNEXP)، الجودة التنظيمية (ORG)، الاستقرار السياسي (PVE)، سيادة القانون (RLE) فقد أظهرت جميعها عدم استقرار عند المستوى، حيث كانت القيم الاحتمالية أكبر من 0.05. ولكن، عند أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات، أصبحت جميعها مستقرة، حيث انخفضت القيم الاحتمالية إلى أقل من 0.05، مما يشير إلى أن هذه المتغيرات تستقر عند الفرق الأول I(1).

بناء على هذه النتائج، يمكن القول إن المتغيرات تتطلب إجراء الفرق الأول لتحقيق الاستقرار، مما يستدعي استخدام نموذج ARDL الذي يأخذ في الاعتبار هذه الخصائص الزمنية للبيانات.

3.4. تحديد درجة الإبطاء المثلى

يسمح هذا الاختبار بتحديد فترات الإبطاء الزمنية المثلى للمتغيرات المدرجة في النموذج باستخدام قيم معيار أكايكي (AIC) وفقاً للرسم البياني الذي يظهر أفضل 20 نموذجاً بناءً على AIC، فإن فترة الإبطاء الزمنية المثلى (أي عدد التأخيرات الزمنية لكل متغير في النموذج) تُحدد باستخدام النموذج الذي يحقق أقل قيمة AIC، وهو Model133.

بناءً على النموذج الأفضل في الشكل (Model133)، فإن مدة الإبطاء الزمنية المثلى هي (2، 1، 1، 0) لكل من المتغيرات:

- المتغير التابع الإنفاق العام (GNEXP): إبطاء زمني قدره 2.

- CCE (مكافحة الفساد): إبطاء زمني قدره 1.

- GEE (فعالية الحكومة): إبطاء زمني قدره 1.

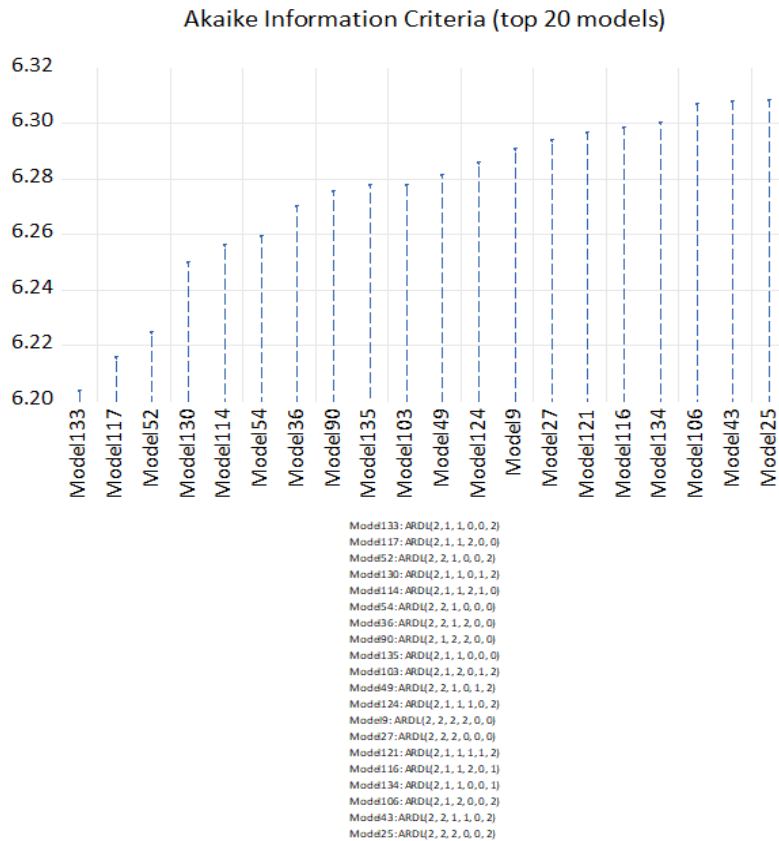
- PVE (الاستقرار السياسي وغياب العنف): إبطاء زمني قدره 0.

- RLE (سيادة القانون): إبطاء زمني قدره 0.

- الجودة التنظيمية (ORG): إبطاء زمني قدره 2.

يتم اختيار هذه الفترات لأنها تعكس أفضل تأخير زمني لكل متغير استناداً إلى بيانات الدراسة، حيث تقلل هذه الفترات من معيار AIC وتوفر توازناً مثالياً بين دقة النموذج وتعقيده.

الشكل 1: تحديد درجة الإبطاء المثلى



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

4.4. اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test) باستخدام منهج ARDL:

لأجل اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين ترشيد الانفاق العام ومؤشرات الحوكمة في الجزائر، ومن اجل وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه قمنا بتطبيق اختبار الحدود (Bounds Test)، حيث يتم استخدام اختبار (F-Statistic) لاجل ذلك، من خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة للمعلّقات طويلة الاجل مع قيم (F) الجدولية المناظرة عند مستويات (1%، 2.5%، 5% و 10%).

وفقاً لاختبار الحدود في نموذج ARDL الوارد في الجدول، نلاحظ أن قيمة F المحسوبة (3.241021) تفوق الحد الأعلى (1) عند مستوى دلالة 10% (3.17)، مما يعني رفض فرضية العدم ووجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات عند هذا المستوى. أما عند مستويات الدلالة 5%، 2.5%، و 1%، فإن قيمة F تقع إما بين الحدود الدنيا والعليا أو أقل من الحدود العليا، مما يجعل النتيجة غير حاسمة أو غير كافية لرفض فرضية العدم عند هذه المستويات. بناء عليه، يمكننا القول بوجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات عند مستوى دلالة 10%.

الجدول 4 : اختبار حدود التكامل المشترك

F-Bonds Test	Null Hypothesis: No levels relationship		
	value signif Asymptotic: n=1000	I(0)	I(1)
F-statistic	5.362768 10%	2.37	3.2
K	3 5%	2.79	3.67
	2.5%	3.15	4.08
	1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 12

5.4. تقدير نموذج الاجل الطويل والاجل القصير باستخدام نموذج ARDL:

أكدت النتائج السابقة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، لذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل والقصيرة بواسطة نموذج ARDL.

1.5.4. العلاقة طويلة الأجل

في هذه المرحلة، نركز على تقدير المعادلة طويلة الأجل المشتقة من معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1))، والذي يمثل السرعة التي يتم بها تصحيح الانحرافات عن التوازن في الفترات السابقة. CointEq(-1) قيمة هذا المعامل -1.2961 تشير إلى أن الانحرافات عن التوازن في الفترة السابقة يتم تصحيحها بسرعة كبيرة نحو التوازن طويل الأجل بنسبة 129.6% لكل فترة. الإشارة السالبة ضرورية لتأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. هذا المعامل معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 1% (P = 0.0003)، مما يدل على وجود تصحيح سريع وقوي باتجاه التوازن في حالة وجود صدمات أو انحرافات.

من خلال الجدول أدناه، يمكن تحليل المتغيرات التفسيرية وعلاقتها بالإنفاق العام GNEXP في المدى الطويل:

- مكافحة الفساد (CCE): قيمة المعامل -117.8789 تشير إلى وجود علاقة عكسية بين مكافحة الفساد والإنفاق العام. أي أن زيادة مكافحة الفساد بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام بمقدار 117.88 وحدة. هذه النتيجة معنوية إحصائياً عند مستوى 1% ($P = 0.0032$)، مما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذين المتغيرين.
- فعالية الحكومة (GEE): معامل 81.3293 يشير إلى علاقة طردية بين فعالية الحكومة والإنفاق العام. أي أن زيادة فعالية الحكومة بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بمقدار 81.33 وحدة. هذه العلاقة معنوية عند مستوى 5% ($P = 0.0179$)، مما يدل على أن فعالية الحكومة لها تأثير طويل الأجل على الإنفاق العام.
- الاستقرار السياسي (PVE): قيمة المعامل 14.1251 تشير إلى علاقة طردية بين الاستقرار السياسي والإنفاق العام، لكن هذه العلاقة غير معنوية إحصائياً عند مستوى 5% ($P = 0.1096$)، مما يعني أن تأثير الاستقرار السياسي على الإنفاق العام ليس مؤكداً في المدى الطويل.
- سيادة القانون (RLE): قيمة المعامل 46.1753 تشير إلى علاقة طردية بين الجودة التنظيمية والإنفاق العام. ومع ذلك، العلاقة غير معنوية إحصائياً عند مستوى 5% ($P = 0.1390$)، مما يعني أن التأثير ليس قوياً أو مؤكداً في المدى الطويل.
- الجودة التنظيمية (ORG): قيمة المعامل -28.14367 تشير إلى علاقة عكسية ومعنوية جداً ($P = 0.0001$). هذا يعني أن تحسين الأداء التنظيمي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام بمقدار 28.14 وحدة، مما يعكس تأثيراً كبيراً في المدى الطويل.

2.5.4. تقدير العلاقة قصيرة الأجل:

من خلال مخرجات برنامج Eviews فان تقدير العلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL بين أن مكافحة الفساد الجودة التنظيمية لهما تأثير كبير ومعنوي على التغير في الإنفاق العام. حيث إن تحسين مكافحة الفساد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تقليل الإنفاق العام بشكل كبير بمقدار 32.66 وحدة، كما أن تحسين الجودة التنظيمية يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام بمقدار 51.06 وحدة، مما يعكس قوة هذه العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، يظهر معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ أن أي انحرافات عن التوازن في المدى القصير يتم تصحيحها بسرعة كبيرة بمعدل 129.6% لكل فترة، مما يدل على أن النظام يعود بسرعة إلى التوازن. وبالمقابل، فعالية الحكومة والاستقرار السياسي وسيادة القانون لا يظهران تأثيراً معنوياً على الإنفاق العام في الأجل القصير،

الجدول 5: نتائج اختبار العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCE	-117.8789	26.86558	-4.387729	0.0032
GEE	81.32926	26.45109	3.074704	0.0179
PVE	14.12506	7.708301	1.832448	0.1096
RLE	46.17530	27.66067	1.669349	0.1390
ORG	-28.14367	3.466131	-8.119622	0.0001
C	88.85077	29.55494	3.006291	0.0198
CointEq(-1)*	-1.296055	0.199669	-6.491015	0.0003
R-squared	0.943172			
Adjusted R-squared	0.853870			
EC = GNEXP - (-117.8789*CCE + 81.3293*GEE + 14.1251*PVE + 46.1753*RLE -28.1437*ORG+88.8508)				

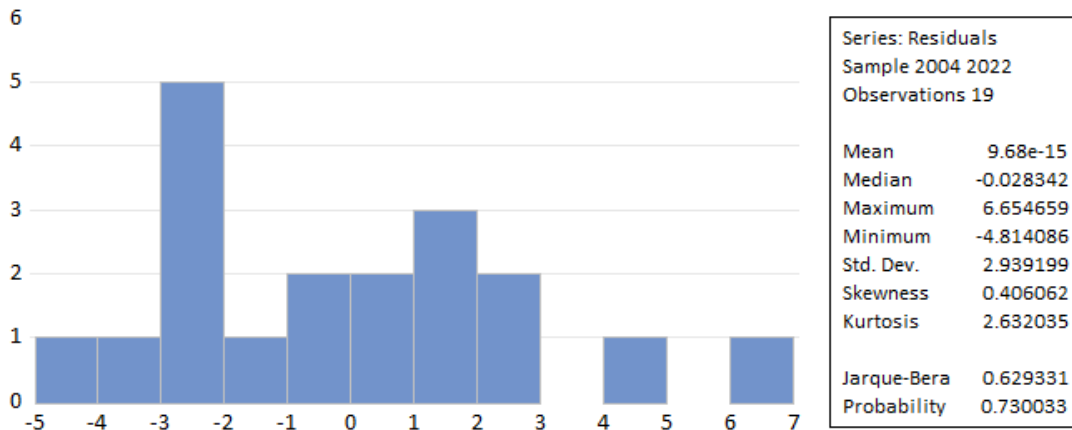
المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews 12

من جهة أخرى بلغت قيمة معامل التحديد 94.31% ومعامل التحديد المصحح 85.53%، حيث تعكس القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين ان المتغيرات المستقلة تفسر 82.73% من التغيرات الحاصلة في الانفاق العام والباقي يعود الى عوامل أخرى (المتغير العشوائي)، كما ان المعنوية الكلية للنموذج بواسطة اختبار فيشر لها دلالة إحصائية عند مستوى 1% حيث بلغت القيمة الاحتمالية (P=0.002366).

6.4. اختبار صلاحية النموذج:

1.6.4. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Berra) :

يظهر من الشكل 2 نتائج الاختبار، حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار 0.730033 وهي أكبر من 5%، وبالتالي بواقي النموذج موزعة طبيعياً، ولا توجد هناك مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج المقدر
شكل رقم 1: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

2.6.4. اختبار استقلالية حدود الخطأ للنموذج:

من اجل اختبار فرضية عدم ارتباط الأخطاء نلجأ الى اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للارتباط التسلسلي، حيث بلغت قيمة الاختبار 3.243036 باحتمال أكبر من 5% (0.1250) كما يوضحه الجدول في الاسفل ويشير هذا الى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط تسلسلي لبواقي النموذج المقدر.

الجدول 6: نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لبواقي النموذج

F-statistic	3.243036	Prob. F(2,5)	0.1250
Obs*R-squared	10.72911	Prob. Chi-Square(2)	0.0047

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 12

3.6.4. اختبار الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقي النموذج

تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) والارتباط الذاتي الجزئي (Partial Autocorrelation) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي معنوي في البواقي (residuals) للنموذج. بناءً على إحصاء Ljung-Box Q-Stat والقيم الاحتمالية (Prob) المرتبطة بكل تأخير زمني (lags) من 1 إلى 12، نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية أعلى من مستوى الدلالة 5%، مما يعني أنه لا يمكن رفض فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي معنوي في البواقي. هذا يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وأن البواقي النموذج مستقلة عن بعضها البعض عبر الزمن، مما يدعم صحة النموذج الإحصائي وفعاليته في التقدير.

شكل رقم 2: اختبار الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي

Date: 08/15/24 Time: 15:03
Sample (adjusted): 2004 2022
Included observations: 19 after adjustments

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
1	0.170	0.170	0.6441	0.422		
2	-0.116	-0.149	0.9593	0.619		
3	-0.091	-0.045	1.1650	0.761		
4	0.107	0.122	1.4716	0.832		
5	-0.021	-0.088	1.4841	0.915		
6	-0.034	0.008	1.5203	0.958		
7	-0.169	-0.167	2.4677	0.930		
8	-0.095	-0.062	2.7924	0.947		
9	-0.207	-0.227	4.4940	0.876		
10	0.093	0.147	4.8810	0.899		
11	-0.036	-0.136	4.9449	0.934		
12	-0.095	-0.076	5.4566	0.941		

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

4.6.4 اختبار ثبات تجانس تباين بواقي النموذج:

تم إجراء اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للتحقق من وجود مشكلة تباين غير متجانس (Heteroskedasticity) في النموذج. وفقاً للنتائج، فإن قيمة F-statistic هي 1.221173 وقيمة Prob(F-statistic) هي 0.4089، مما يعني أن النتيجة غير معنوية إحصائياً عند مستوى 5%. كذلك، فإن قيمة Obs*R-squared هي 12.49089 مع قيمة احتمالية (Prob Chi-Square) تساوي 0.3279، مما يؤكد أيضاً عدم وجود دلالة إحصائية. بناءً على هذه النتائج، لا يوجد دليل على وجود تباين غير متجانس في النموذج، مما يعني أن فروض تجانس التباين (Homoskedasticity) صحيحة، ويمكن الوثوق بفعالية النموذج الإحصائي دون القلق بشأن مشكلة تباين التقديرات مع تغير المتغيرات المستقلة.

الجدول 7: نتائج اختبار تجانس التباين لبواقي النموذج

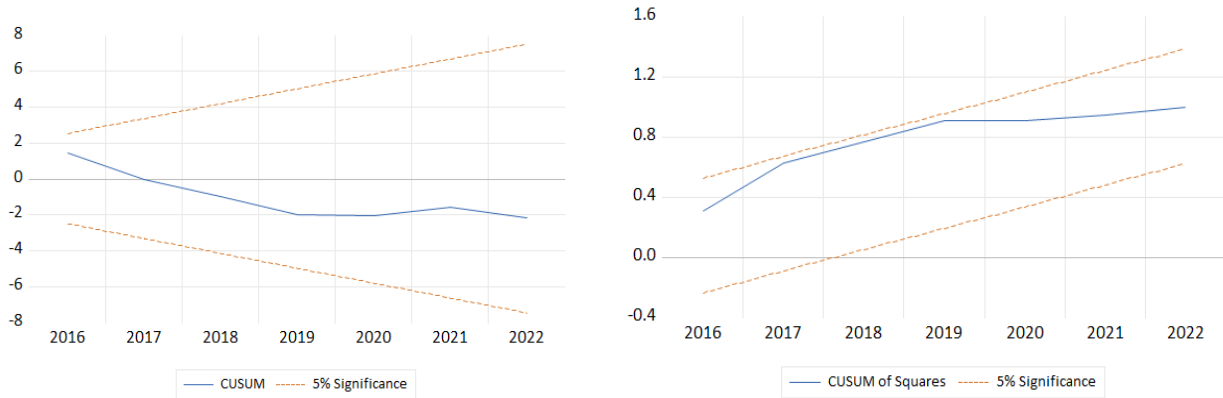
F-statistic	1.221173	Prob. F(11,7)	0.4089
Obs*R-squared	12.49089	Prob. Chi-Square(11)	0.3279
Scaled explained SS	1.383508	Prob. Chi-Square(11)	0.9997

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 12

5.6.4. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

لاختبار مدى ثبات النموذج قمنا باستخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي CUSUM و اختبار المجموع التراكمي للمربعات البواقي CUSUM OF SQUARES، من اجل التأكد من سكون النموذج يجب ان يقع الشكل البياني لكل واحد من الاختبارين السابقين داخل اطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و عندها يمكن قبول فرضية عدم القائلة بان جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة، و يتضح من خلال الشكل ان النموذج يتصف بالثبات و السكون أي الاستقرار الهيكلي بين نتائج الاجل الطويل و الاجل القصير.

شكل رقم 3: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

7.4. خلاصة التحليل واختبار الفرضيات:

في الأجل القصير، تظهر النتائج أن مكافحة الفساد (CCE) والأداء التنظيمي (ORG) لهما تأثير كبير ومباشر على الإنفاق العام في الجزائر. تحسين مكافحة الفساد في الأجل القصير يؤدي إلى تقليل الإنفاق الحكومي، مما يعكس قدرة السلطات الجزائرية على تحقيق توفيرات كبيرة من خلال تحسين الشفافية وتقليص الهدر المالي، بالإضافة إلى ذلك فإن الأداء التنظيمي (ORG) يؤدي دورا كبيرا في تقليل الإنفاق العام في الأجل القصير، حيث أن تحسين الأداء الإداري والتنظيمي يساهم في تحسين كفاءة المؤسسات الجزائرية، مما يتيح الاستفادة الأمثل من الموارد المتاحة.

من ناحية أخرى، لم يظهر كل من فعالية الحكومة (GEE) والاستقرار السياسي (PVE) و سيادة القانون (RLE) تأثيرا معنويا على الإنفاق العام في الأجل القصير، مما يشير إلى أن تأثير هذه العوامل قد يحتاج إلى وقت أطول لتحقيق تغييرات ملحوظة في الجزائر.

في الاجل الطويل تظهر النتائج أن مكافحة الفساد (CCE) له تأثير عكسي ومعنوي على الإنفاق العام. هذا يعني أن تحسين مكافحة الفساد في الجزائر يؤدي إلى تقليل الإنفاق العام، وهو ما يتماشى مع الفكرة الاقتصادية القائلة بأن تقليل الفساد يعزز كفاءة استخدام الموارد العامة ويقلل من الهدر، يشير هذا إلى أهمية تحسين الحوكمة والشفافية لتعزيز الكفاءة المالية للدولة.

أما فعالية الحكومة (GEE) في الجزائر، فترتبط بزيادة الإنفاق العام، حيث أن الحكومات الفعالة تميل إلى زيادة الإنفاق على مشاريع تنمية وخدمات عامة لتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي. هذا يعكس حاجة الحكومة الجزائرية إلى توجيه المزيد من الموارد لتحسين الأداء العام وتلبية احتياجات التنمية.

فيما يتعلق بالاستقرار السياسي (PVE) والجودة التنظيمية (RLE)، أظهرت النتائج أن تأثيرهما على الإنفاق العام غير معنوي في الأجل الطويل، مما يشير إلى أن تأثير هذه العوامل في الجزائر قد يكون أقل وضوحاً أو أنه يتطلب مزيداً من الإصلاحات لتحقيق تأثير ملموس.

أما الأداء التنظيمي (ORG) في الجزائر، فقد أظهر تأثيراً عكسياً قوياً على الإنفاق العام، حيث أن تحسين الأداء المؤسسي يؤدي إلى تقليل الإنفاق الحكومي. وهذا يدل على أن تعزيز الكفاءة الإدارية في المؤسسات الجزائرية يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف أكبر بموارد أقل، وهو ما يعد عاملاً مهماً لتخفيف الضغط على الميزانية العامة للدولة.

من خلال ما سبق يتبين لنا صحة الفرضية التي تقول بأن لكل مؤشر من مؤشرات الحوكمة تأثير خاص على الانفاق العام سواء عكسياً او طردياً وقد لا يؤثر، حيث ان النظرة التأثير في الاجل الطويل تختلف عن تلك التي تكون في الأجل القصير فهناك مؤشرات أثرت في الانفاق العام في الأجل القصير فقط وبدرجات متفاوتة والعكس، كما ان هناك من أثبت عدم التأثير في الانفاق العام، أما فيما يخص الفرضتين الأخرتين فقد تم رفضهما نظراً لان نتائج الدراسة تبين العكس.

5. خاتمة :

تعتبر مؤشرات الحوكمة العالمية مقياس مناسب لمعرفة مدى التزام الدول و الحكومات بالشفافية و المسائلة ، ومدى قوة القانون واحترامه من طرف الافراد ، كما تعبر عن جودة الأداء التنظيمي في المؤسسات و عن المجهودات المبذولة في سبيل مكافحة الفساد، فقد تبين ان الجزائر لا تعكس التبنى الفعال للحكومة ولا تتخذها كوسيلة لترشيد الانفاق العام الذي هو في تزايد مستمر سنة بعد أخرى، وبما أن الدراسة بينت ان لمؤشرات الحوكمة تأثير على الانفاق العام ينبغي على الحكومة استغلال الجانب الإيجابي لهذا الأمر وتكثيف مجهودات إرساء الحوكمة و تعزيزها في إدارة المال العام وان لا تكون خطة الانتقال الى حوكمة مالية فعالة حبراً على ورق بل ينبغي أن تجسّد في الواقع الميداني و العملي من اجل الوقوف على اهم العوائق و اقتراح حلول مناسبة لمعالجتها.

- Aart Kraay, Massimo Mastruzzi Daniel Kaufmann .(2011) .The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues .*Hague journal on the rule of law*. 03، 04.
- Amal Abdulla Alqooti .(2020) .Public Governance in public sector: Literature review .*The international Journal of business and Governance*. 03، 14.
- Damondar N.Gujarati .(2004) .*Basic Econometrics* .New York: McGraw-Hill.
- Danuvas Sagarik .(2019) .Governance, public spending, and development: assessing Asian countries' performance .*Public Policy And Administration*. 04، 18، 550.
- IBITOMI Taiwo, IBRAHIM Surajudeen MICAH Ezekiel Elton Mike .(2022) .Value for Money Audit and Good Public Governance: Stakeholders' Perception in Nigeria .*European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*. 06، 10، 34.
- Igor Benati Mario Coccia .(2018) .The Relation between Public Managers' Compensation and Governance .*Journal of Public Administration and Governance*. 01، 08، 281.
- J. Jordaan D. Fourie) .november, 2007 .(Contextualising the measurement of governance in public financial management .*Journal of Public Administration*. 05، 42، 36.
- Jeffrey M.Wooldrige .(2013) .*introductory Econometrics* .
- Meshack Siwandeti, Leticia Mahuwi ,Baraka Israel Atupakisye Mwakolo .(2024) .*Procurement of good governance as a strategic tool for achieving value for money in public construction projects* .Emerald Publishing Limited.
- Suliani Rover Rodolfo Rocha dos Santos .(2019) .Influence of public governance on the efficiency in the allocation of public resources .*Journal of Public Administration* ، 04، 53 ، 735.
- Walter Enders .(2014) .*Applied Econometric time series* .
- Wasim Al-Habil) .May, 2011 .(Governance and government in public administration .*Journal of Public Administration and Policy Research*. 05، 03، 124.
- William H Greene .(2012) .*Econometric Analysis* .pearson Education.
- قرواط يونس، حمدود محمد ، بن مهدي مراد .(2021) .الحكم الراشد ومساهمته في ترشيد الانفاق العام في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 05، 02، 34.

الملحق رقم 1: نتائج الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ملحق رقم 2: نتائج الاجل الطويل واختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GNEXP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 0, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/15/24 Time: 14:58
Sample: 2002 2022
Included observations: 19

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	115.1555	41.07324	2.803663	0.0264
GNEXP(-1)*	-1.296055	0.301868	-4.293449	0.0036
CCE(-1)	-152.7775	41.00318	-3.725993	0.0074
GEE(-1)	105.4072	33.91801	3.107706	0.0171
PVE**	18.30686	10.45970	1.750228	0.1236
RLE**	59.84574	33.87263	1.766788	0.1206
ORG(-1)	-36.47575	8.825365	-4.133059	0.0044
D(GNEXP(-1))	0.417907	0.235507	1.774499	0.1192
D(CCE)	-32.65875	24.54325	-1.330661	0.2250
D(GEE)	17.91191	21.47152	0.834217	0.4317
D(ORG)	-51.05863	16.58389	-3.078809	0.0178
D(ORG(-1))	17.13368	13.67945	1.252512	0.2506

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCE	-117.8789	26.86558	-4.387729	0.0032
GEE	81.32926	26.45109	3.074704	0.0179
PVE	14.12506	7.708301	1.832448	0.1096
RLE	46.17530	27.66067	1.669349	0.1390
ORG	-28.14367	3.466131	-8.119622	0.0001
C	88.85077	29.55494	3.006291	0.0198

EC = GNEXP - (-117.8789*CCE + 81.3293*GEE + 14.1251*PVE + 46.1753
*RLE - 28.1437*ORG + 88.8508)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.241021	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=35				
		10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
Finite Sample: n=30				
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GNEXP)
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 0, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/15/24 Time: 14:57
Sample: 2002 2022
Included observations: 19

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GNEXP(-1))	0.417907	0.150038	2.785346	0.0271
D(CCE)	-32.65875	13.57011	-2.406669	0.0470
D(GEE)	17.91191	11.37465	1.574721	0.1593
D(ORG)	-51.05863	8.805323	-5.798609	0.0007
D(ORG(-1))	17.13368	9.103717	1.882053	0.1019
CointEq(-1)*	-1.296055	0.199669	-6.491015	0.0003
R-squared	0.827350	Mean dependent var	0.132447	
Adjusted R-squared	0.760945	S.D. dependent var	7.073676	
S.E. of regression	3.458547	Akaike info criterion	5.571663	
Sum squared resid	155.5001	Schwarz criterion	5.869907	
Log likelihood	-46.93080	Hannan-Quinn criter.	5.622138	
Durbin-Watson stat	2.860281			

ملحق رقم 3: اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	3.243036	Prob. F(2,5)	0.1250
Obs*R-squared	10.72911	Prob. Chi-Square(2)	0.0047

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 08/15/24 Time: 15:00
Sample: 2004 2022
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

ملحق رقم 4: اختبار عدم تجانس تبين البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.221173	Prob. F(11,7)	0.4089
Obs*R-squared	12.49089	Prob. Chi-Square(11)	0.3279
Scaled explained SS	1.383508	Prob. Chi-Square(11)	0.9997

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/15/24 Time: 15:02
Sample: 2004 2022
Included observations: 19